«الأحلام الكبيرة» هل تحققها المشروعات المتناهية الصغر

«يوضع سره فى أضعف خلقه» هذا المثل الشعبى المصرى.. يبدو انه صحيح اقتصاديا الى حد بعيد فقد استطاعت العديد من الدول ان تحقق قفزات اقتصادية هائلة بفضل الاعتماد على الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، والتى تحقق كل يوم نجاحات جديدة.. الأمال المعقودة فى مصر على هذه الصناعات كبيرة بعد ان اثبتت فعاليتها فى مواجهة البطالة وزيادة المزايا التنافسية للمنتج المصرى وفتح الأسواق الخارجية.. والسؤال: كيف يمكن دعم هذه الصناعات لتعظيم الاستفادة منها.

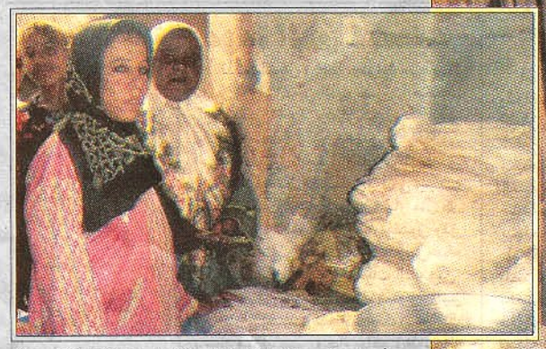

أحد مشروعات إنتاج المخبوزات لمساعدة المرأة المعيلة

◆ نموذج مشروع لصناعة الكليم السيناوى من المشروعات الناجحة ◆

الخبراء: الصناعات الصغيرة تتصدى للبطالة ولصالح تنافسية المنتج المصرى

المشروعات توفر ١٠٠ ألف فرصة عمل سنويا.. ونسبة التعثر ١٪ فقط

تحقيق: أسامة السعيد

عندما كان الحال يضيق بأى اسرة مصرية كانت تلجأ الى مشروع بسيط تنمى به دخلها وتواجه بعائده متطلبات الحياة التى لا تنتهى. ومع مرور السنوات تحولت هذه المشروعات البسيطة إلى كيانات اقتصادية قادرة على تحقيق الكثير من النتائج الهامة، خاصة اذا ما احسن ادارة هذه المشروعات وتم وضع استراتيجيات فعالة لدعمها وتسويق منتجاتها وقد استطاعت الكثير من الدول الاستفادة من هذه الصناعات مثل الصين والهند وحققت بفضلها العديد من الانجازات، فيكفى ان نعرف ان الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى الهند تستوعب حاليا ١٨ مليون عامل يعملون فى ٣,٢ مليون وحدة انتاجية وتوفر نحو ٦٠٠ الف فرصة عمل سنويا كما تنتج ٨ الاف سلعة مختلفة تصل قيمتها إلى ١١٠ مليارات دولار وتسهم بنحو ٤٠٪ من اجمالى الانتاج الصناعى وصادراتها ١٠ مليارات دولار سنويا أى حوالى ٣٥٪ من اجمالى الصادرات الهندية و٤٥٪ من اجمالى الصادرات الانتاجية.

تجارب ناجحة

واذا كانت الصناعات المتناهية الصغر قد استطاعت ان تحقق هذه النتائج الهامة فى دول تتشابه بظروفها الاقتصادية معنا الى حد كبير.. فهل يمكن ان تتكرر التجربة فى مصر.. وكيف يتحقق ذلك الاجابة نعرفها على لسان اصحاب بعض التجارب الناجحة الذين بدأوا المشوار واستطاعوا الوصول الى النجاح.. فيقول المحاسب احمد ابراهيم صاحب مشروع تجميع وصيانة اجهزة كمبيوتر: بعد تخرجى كان الحصول على فرصة عمل أمرا غير يسير، فسافرت الى احدى الدول الخليجية للبحث عن تحقيق احلامى هناك ولكن لم استطع التأقلم مع مناخ العمل هناك فعدت الى مصر وتعاونت مع مجموعة وحصلنا على قرض من الصندوق الاجتماعى للتنمية والحمد لله استطعنا النمو والنجاح وزاد نشاط المشروع واتسع واستطعنا الحصول على توكيلات صيانة لبعض الماركات العالمية واصبحنا نقوم بتوريد اجهزة الكمبيوتر لجامعات الازهر وعين شمس والمنصورة وهيئة المساحة وغيرها ونحاول بمشيئة الله ان يستمر النجاح حتى نصل الى حلفنا الاكبر وهو تصنيع كمبيوتر مصرى ١٠٠٪.

اما سيد احمد السائح من العريش فكانت تجربته مختلفة وهى انشاء بازار متواضع لبيع المنتجات اليدوية للسائحين واستطاع ان يستفيد من المناخ السياحى المتميز للعريش وندرة المنتجات اليدوية واقبال السائحين عليها وقام بتحويل البازار الصغير الى سوق يدوى متكامل يضم مختلف المنتجات الخاصة بالبيئة اليدوية واصبح احد المشروعات المتميزة التى يقبل عليها السائحون.

مشروعات نسائية

وكان للسيدات نصيب من التميز أيضا فقد استطاعت آلاف السيدات الاستفادة من القروض المتناهية الصغر فى اقامة مشروعات بسيطة تعينهم على الحياة خاصة بالنسبة للمرأة المعيلة التى تتحمل مسئولية اسرهم ومنهم فوزية محمد من قنا التى انشأت مشروعا المتناهى الصغر لانتاج المخبوزات المختلفة وقامت بشراء فرن صغير وعملت معها فتاتان حاصلتان على دبلوم تجارة فى تسويق المنتجات ونجح المشروع واصبح يدر عليها دخلا وفيرا وتقوم بالتسويق للافران وللقرى السياحية والفنادق وتنوى التوسع فى المشروع وشراء عدد من الافران وتوظيف عدد جديد من السيدات والفتيات.

اما صباح السواركة فهى سيدة سيناوية من الشيخ زويد استفادت من اتقانها لحرفة صنع الكليم السيناوى وحصلت على قرض من احدى الجمعيات الاهلية واقامت «نول» لانتاج الكليم السناوى وبالفعل نجح المشروع واصبحت تبيع كميات وفيرة وتكسب فى اليوم الواحد حوالى ٢٠ جنيها الامر الذى انعكس على تحسن قدراتها المادية واستطاعت مواصلة تعليم اولادها وتحقيق سمعة طيبة فى مجال صناعة الكليم السيناوى.

مواجهة البطالة

ومن أهم الادوار التى تقوم بها المشروعات المتناهية الصغر.. مواجهة البطالة وتوفير آلاف فرص العمل سنويا.. هذا ما يؤكده هانى سيف النصر الأمين العام للصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يضيف: ان الدولة تهتم اهتماما خاصا بدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فى مختلف مراحل عملها سواء فى التخطيط واعداد دراسات الجدوى أو فى التمويل والتدريب ويهتم الصندوق بالاقراض وهو أضخم الانشطة التى تم تنفيذها عبر قنواته المختلفة حيث تم تخصيص اكثر من نصف موارده لتمويل مشروعات القروض الصغيرة بهدف توفير فرص عمل والحد من البطالة ورفع المستويات المعيشية للاسر الفقيرة، والمشروعات المتناهية الصغر كما اقرها قانون الصناعات الصغيرة الاخير هى تلك المشروعات التى يقل رأسمالها عن ٥٠ الف جنيه وهذه الفئة تحتل اهتماما خاصا من تخطيط الصندوق سواء الحالى أو المستقبلى، فقد انتهى الصندوق من وضع مجموعة من الخطط والبرامج لتطوير ادائه وزيادة قدراته المالية ليواكب تنفيذ قانون المشروعات الصغيرة والتوسع فى انشاء المزيد من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تستهدف توفير ما بين ٦٥ - ١٠٠ الف فرصة عمل سنويا.

ويشير امين عام الصندوق الاجتماعى للتنمية الى ان هناك ١٤ برنامجا تنمويا للتوسع فى المشروعات الصغيرة المتناهية الصغر وتشمل تنفيذ برنامج جديد تحت مسمى كيف تطور مشروعك الصغير لتأهيل وتدريب اصحاب المشروعات القائمة لتوسيع اعمالهم وحصر احتياجات المناطق الصناعية الكبيرة من الصناعات المغذية وخدمات الانتاج خاصة بالحلة الكبرى وقويسنا وشبرا الخيمة، واقامة تجمعات صناعية لصناعات مغذية فى ١٠ مناطق صناعية، فضلا عن تمويل وتنمية صناعات مغذية.

ومشروعات صغيرة سياحية وزراعية جديدة. كما تهدف الخطط والبرامج الى التوسع فى انشطة الحاضنات الصناعية وتطوير ادائها ووضع تمويل اضافى للمشروعات الصغيرة وتنمية الخدمات التسويقية للمشروعات ودعم التوجه لاقامة مشروعات صغيرة والمتناهية الصغر من القرى والاحياء للصناعات المنزلية والريفية والتقليدية، بالاضافة لمساندة المشروعات المتعثرة.

وسيتم اتخاذ عدد من الاجراءات فى ضوء القانون الجديد لتشجيع الصناعات المتناهية الصغر تشمل التعاقد مع عدد جديد من الجمعيات الاهلية لادارة تمويل مشروعات المتناهية الصغر، واصدار ٥٠ نموذجا سنويا ونشرها وتعميمها على الوكالات المنفذة وتجمعات الشباب والمرأة واستكشاف وكالات منفذة ومؤهلة وراغبة وقادرة على ادارة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر سواء كانت جمعيات أهلية أو جمعيات مستثمرين والمرأة وتعاونيات وجامعات وشركات خاصة وهيئات حكومية. مع زيادة شرائح تمويل المشروعات الناجحة حيث ستشهد الفترة القادمة زيادة ملموسة فى معدلات الاقراض.

وتشير د. عزيزة على عبدالرازق، استاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى الى ان الدولة تتجه حاليا اتجاها حثيثا لحل مشكلة البطالة المعقدة بكل الطرق والوسائل ومنها المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر والمشروع الصغير أو المتناهى الصغر هو الصغير فى رأسماله وعدد العمال به واستخدام التقنيات المتوسطة أو المتواضعة، وقد جاء مشروع تنمية المشروعات الصغيرة لكى يحاول ان يواجه مشكلات المشروعات الصغيرة خاصة المتعلقة بالتمويل واستصدار التراخيص والموافقات والحصول على الارض والتسويق حيث ان كل مرحلة من هذه المراحل تمثل عقبة فى مواجهة المستثمر الصغير كذلك تعدد الجهات التى يتعامل معها المستثمر الصغير، وقد جاء القانون بتوحيدها فى جهة واحدة، وذلك بانشاء وحدة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تكون مهمتها اصدار التراخيص ومنح الموافقات لاصحاب المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر. وبالنسبة للمستثمر الصغير بالمحافظات فهناك صناديق التمويل من خلال المؤسسات والجمعيات الاهلية ومنظمات المجتمع المدنى كما يلعب الصندوق الاجتماعى دورا فى الحفاظ على المستثمر الصغير وصقل موهبته بالمراكز التدريبية التابعة له وتمويله بالقروض اللازمة، كما ان المستثمر الصغير هو الأحق بالحصول على القروض الحسنة أو ذات الفائدة المتدنية وفترة سماح كافية لأن يعمل المشروع ويدر العائد الذى يفى بمتطلبات القرض.

د. نادر رياض

هانى سيف النصر

د. عزيزة عبدالرازق

وعن المشكلات التى تواجه المشروعات المتناهية الصغر تقول د. عزيزة: التسويق يمثل العقبة الرئيسية لدى المستثمر الصغير حيث ان الامكانيات المالية والاجتماعية والعلاقات الشخصية تلعب دورا رئيسيا فى القدرة على تسويق المنتج، ومن المشاكل التى كانت تواجه المستثمر الصغير كيفية اعداد دراسات الجدوى اللازمة للمشروع نظرا لارتفاع تكلفتها والتدريب اللازم على المهارات المختلفة ومعرفة اسرار الانتاج وتطوير المواصفات وتحسين الجودة وتحسين اساليب التعبئة والتغليف، وقد تكفل الصندوق الاجتماعى للتنمية بحل تلك المشكلة بانشاء مراكز تقدم الخدمات الفنية والادارية والتصميمات بمقابل متواضع للنهوض بكفاءة المستثمر الصغير.

وما يحتاجه المستثمر الصغير فى الفترة القادمة هو الثقة فى قدراته وامكانياته وان البذرة الواحدة اذا ما احسن استخدامها والثقة فيها، ويكفى القول ان نسبة تعثر الديون فى المشروعات الصغيرة اقل من ١٪، ولذلك يجب ان نعطى كل راغب فى تحسين مستواه المعيشى سنارة، وليس سمكة.. وهذه السنارة هى مشروع صغير او متناهى الصغر.

النهوض بالصناعات المغذية

ويرى د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات المصرية أن الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة هى القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى زمان ومكان، وفى النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلى والحقيقى للصناعات الأكبر حجما. وكلما زاد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة اتساعا امكن لقمة الهرم الصناعى ان ترتفع دون حدوث خلل فى التوازنات وصولا للتأهل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وبناء قاعدة تكنولوجية متقدمة HI-TECH وزيادة القيمة المضافة فى المكون الصناعى المصرى.

وتلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا يتمثل فى مساهمتها فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعا عادلا على امتداد الرقعة الجغرافية، بالاضافة لطبيعة دورها الايجابى فى رفع قيمة عائد العمل ومن ثم تحقيق الكفاية فى الدخل وزيادة القدرة الانفاقية للعامل.

ولا يمكن لمجتمع صناعى ان يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة، يتفاعل معها اخذا وعطاء على مستوياتها الثلاثة سواء على مستوى الوحدة الافتتاحية ومايرتبط بذلك من رفع وتنمية المهارات الصناعية لدى الافراد على مختلف التخصصات أو على مستوى الدور الذي تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات اكبر أو على مستوى التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجي الراقي أو التصديري.

ويضيف د. نادر هناك جهود كبيرة بذلت وتبذل في مواقع كثيرة متفرقة تحتاج لربط في توجهها وفعالياتها دون الاخلال من جدية ودرجة نجاح كل توجه على حدة وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية من خلال النهوض بالصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، ومن اهم هذه الاهداف ما هو اقتصادي مثل التوزيع العادل للدخل القومي وتنمية المدخرات المحلية، وزيادة الطلب على استخدام الخامات المحلية والمدخلات المحلية، المساهمة في تحقيق توازن افضل في ميزان المدفوعات اعادة استخدام العوائم لصناعات اكبر، توفير قدر من الطلب على التكنولوجيا المحلية، الاقتراب من منطقة اعادة التصدير وصولا إلي التصدير بمفهومه الأكثر اقتصادية.

وهناك أهداف خاصة بالتنمية البشرية يمكن تحقيقها من النهوض بالصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر مثل توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد انتاجي، رفع قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة، خلق فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة.